الصباح AL-SABAH

المويل: الحفاظ على البيئة البرية ومكوناتها الفطرية وتجنب المساس بقيمتها الجمالية

«حماية البيئة» تحذر من «تدهور الأراضي والتلوث البلاستيكي» مع انطلاق موسم التخييم

المواد البلاستيكية تضر بالبيئة

تلوث البيئة الناجم عن التخييم

اعتبرت الجمعية الكويتية لحماية البيئة أن موسم التخييم يساهم مع الظروف الطبيعية للتربة وخصائصها وتكوينها فى عدم تهيئة الظروف المناسبة لنمو النباتات وازدهار الغطاء النباتي، وأرجعت ذلك لأسباب طبيعية تتلخص في هشاشة التربة وفقرها فى المواد العضوية إلى جانب وجود طبقة من الجتش في بعض المناطق بالإضافة إلى تفككها وسهولة انجرافها وتدهورها، واصفة الغطاء النباتي فى الكويت بأنه «فقير ومحدود الإنتاجية» بسبب الظروف المناخية القاسية.

وأوضح نواف المويل عضو الجمعية، تزامنا مع قرب انطلاق موسم التخييم في منتصف نوفمبر الجاري، أن البيئة البرية فى دولة الكويت تشهد «ظاهرة التصحر» والمتمثلة بتدهور الأراضي وفقدانها القدرة الإنتاجية والكساء الخضري وانخفاض خصوبة التربة وتملحها وتصلبها وزيادة معدلات انجرافها، مؤكدا ان فترة التخييم تعد من الاستخدامات البشرية التى تؤثر سلبا على البيئة الصحراوية، حيث تؤدي الى تكسير الطبقة السطحية الحصوية الواقية وانجراف ما تحتها من رواسب دقيقة بفعل الرياح»، وشدد على «ضرورة وقف تدهور البيئات الطبيعية الناتج عن التعديات والتجاوزات التي يشهدها موسم التخييم وتؤثر بدورها على مكونات الحياة الفطرية البرية والغطاء النباتي الذي يحمي التربة».

وذكر المويل ان مساحة الأراضي المتدهورة في البيئة البرية في الكويت، «وفقا لتأكيد عضو الجمعية وعضو اللجنة الوطنية الكويتية لمكافحة التصحر د. رأفت ميساك، تبلغ 11330 كيلومترا مربعا ما يعادل 72% من البيئة البرية، حسب تقديرات اللجنة لعام 2014، وأكد أهمية البرنامج المستدام لتنمية وادارة موارد التربة ومنها برنامج خاص لصيانة وتنمية التربة ومعالجة الملوحة واعادة التأهيل، فضلا عن البرنامج المستدام لاستخدامات الأرض، مشيرا إلى أن الخطط تتضمن البرنامج المستدام لتنمية وإدارة الغطاء النباتي سواء الطبيعي او «الأحزمة الخضراء» المزروعة والبرنامج المستدام للوقاية من الرمال الزاحفة والتخفيف من حدة الغبار، وأوضح ان برنامج التكيف مع التغيرات المناخية والظواهر المتطرفة يأتي ضمن الخطط الرئيسة لمكافحة التصحر، إضافة إلى البرنامج المستدام لتنمية وادارة الموارد المائية والبرنامج المستدام لتنمية الكوادر البشرية وبرنامج التوعية البيئية والمشاركة الجماهيرية».

مؤكدا في السياق ذاته أن متوسط تصحر الأراضي سنويا في الكويت يقدر بنحو 285 كيلومترا مربعا حسب الدراسات المنشورة.

لافتا إلى «أهمية وضع استراتيجية طويلة المدى للتخييم في المحافظة على البيئة الصحراوية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الضغط الذي يقوم به موسم التخييم على البيئة الصحراوية سنويا، مضيفا «يمتد ضرر موسم التخييم مدى العام لما يحمله من نفايات مختلفة الأنواع «عضوية من بقايا الأطعمة، وأطباق وملاعق بلاستيكية، وأكياس تزحف على طوال الشوارع»، معتبرا أن «البيئة الصحراوية تعاني من قسوة العوامل الجوية وتغيرات المناخ وشدة وطأة الطقس بالإضافة إلى الكثير من التعديات التي طالت مواردها الطبيعية والحية».

وأكد نواف المويل «يجب وضع مكافحة التصحر في الكويت من أولويات مشاريع التنمية المستقبلية وهو موضوع آخذ في التصاعد اقليميا، خاصة وأن السيطرة المحلية على الأنشطة التي هي من صنع الإنسان في المنطقة، والتي جاء قانون حماية البيئة 42 لسنة 2014 منظما لها في الاشتراطات الفنية للتخييم في اللائحة التنفيذية لحماية البيئة البرية والزراعية المفسرة للمادة رقم 40 من القانون لاستخدامات الأراضي والمناطق البرية واشتراطات التخييم».

وألقى الضوء على «أهم الاشتراطات الفنية وضوابط التخييم التي يجب على كل من يرتاد المناطق البرية، سواء بقصد إقامة مخيمات أو لأي غرض آخر، وكذلك الجهات المعنية التي تقوم بأي أنشطة بالبيئة البرية، الالتزام بها»، وأضاف «لعل أبرزها هو ما يلي: حظر إحداث أي تغيير في الخصائص الطبيعية والفيزيائية والكيميائية أو أي نوع من أنواع التدهور أو التلوث للتربة السطحية وبمختلف الأعماق، وبأي مكان من مكونات البيئة البرية، وحظر شق الخنادق أو الحفر أو الردم أو استخدم المواد الانشائية أو أي أنشطة ذات طبيعة مشابهة، بدون أخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية والمختصة بالدولة، علاوة على حظر تواجد الآليات الإنشائية في البيئة البرية بدون ترخيص من بلدية الكويت والجهات المعنية والمختصة بالدولة، وحظر صيد أو قتل أو إمساك أو جمع أو إيذاء أو المساس بجميع الكائنات الفطرية أو صغارها أو بيضها أو أعشاشها أو ملاجئها».

مزرعة «النوير» تتفرّد بإنتاج البامية الحمراء في العبدلي

فيصل اللافي وخالد الحجرف في ربوع العبدلي

تفرّد المزراع المبدع فيصل عبدالله اللافي بإنتاج البامية الحمراء مع نطاق تجاري عبر مزرعة « النوير» في منطقة العبدلي الزراعية العريقة.

عن هذا الإنجاز قال اللافي : تتميز البامية الحمراء بالطعم اللذيذ وعصارتها أكثر لزوجة .. كما تتميز باللون البديع في الطبخ هذا بالنسبة للمستهلك، أما بالنسبة للمزارع فإن نباتاتها تعطي ثمرا أكثر من نباتات البامية الخضراء «المعروفة «.

وأكد المزارع « اللافي» أن تنوّع المزروعات في الحقول المكشوفة هو السبيل الوحيد للحصول على دخل مالي جيد للمزارع ؛ لذا فقد كان يزرع وقت زيارتنا لمزرعته في العبدلي قبل يومين : الذرة والباذنجان والطماطم والقرع والبامية على أن يتبع القرع بعد أيام زراعة الزهرة والملفوف والبروكلي.. فالزراعة لا تكاد تتوقف في هذه الحقول المظللة والمحمية بأشجار النخيل المثمر والسدر والأراك ذات الفوائد الجمّة ؛ فهذه الأشجار ثمر وحماية وتثبيت للتربة في آن واحد.

أما في المجمعات الزراعية المكيفة ؛ فإنه يزرع وبكثرة معظم أشهر الموسم الزراعي نباتات الخيار واللوبيا والطماطم والفلفل المعلق بأنواعه وألوانه المختلفة.

تتمات

6.4 مليارات

وأوضح مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد، أن ان « هذا يعني تحقيق فائض حقيقي بقيمة 6مليارات و400 مليون دينار»، منوها بأن هذا الفائض يأتي بعد 7 سنوات من عدم تحقيق أي فائض، حيث كان آخر فائض تم تحقيقه في السنة المالية 2014/2015 بمقدار 2 مليار و700 مليون دينار.

أضاف أن اللجنة ناقشت خلال اجتماعها أمس، ملامح الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2022 / 2023، وبحثت مدى إمكانية إرسال مشروع ميزانية السنة المالية القادمة 2024 / 2025 في وقت مبكر، بحضور وزير المالية، وممثلين عن الجهات الرقابية.

ولفت إلى ضرورة الوعي بأن تلك الإيرادات المحققة جاءت نتيجة لظروف جيوسياسية، فقد كان متوسط سعر برميل النفط 97 دولارا وهو رقم مرفع قياسا بالسنوات السابقة، مما يشكل وفرة مؤقتة تتذبذب بتذبذب سعر برميل النفط.

وذكر أن « الإيرادات غير النفطية بلغت 2 مليار و80 مليون دينار، وهو رقم يعتبر قليلا جدا بالمقارنة بالإيرادات النفطية»، مجددا المطالبات السابقة بضرورة تنويع مصادر الدخل.

أضاف أنه بحسب شرح وزارة المالية لبنود المصروفات استحوذت الرواتب وما في حكمها على 12 مليار و900 مليون دينار، والدعومات على 4 مليارات و300 مليون دينار، فيما بلغت المصروفات الرأسمالية2 مليار و50 مليون دينار.

وقال ان « اللجنة لا تزال ترى تأخرا كبيرا في مشروعات مهمة، من المفترض أن تدر عائدا ماليا للدولة، وتوفر فرص العمل للشعب الكويتي مثل توسعة المطار وميناء مبارك».

وكشف الزيد أنه « بعد 3 سنوات من إيقاف العمل بقانون استقطاع نسبة من الميزانية لصالح صندوق الأجيال القادمة، سيتم في هذه السنة حسب طلب الحكومة استقطاع نسبة ١٪ من الفائض لهذا الصندوق، فيما سيستخدم المبلغ المتبقي من الفائض لترميم خزينة الدولة والاحتياطي العام.»

من جانب آخر، قال الزيد ان اللجنة ناقشت بحضور وزير المالية، مدى إمكانية إرسالية مشروع الميزانية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر بتاريخ 31 ديسمبر بدلا من 31 يناير من كل عام.

وأوضح ان المادة 140 من الدستور نصت على أن ترسل الحكومة مشروع الميزانية إلى مجلس الأمة، قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، وهو ما جرى العمل به خلال السنوات السابقة إذ يتسلم المجلس مشروع الميزانية في 31 يناير من كل عام.

وأكد أن الإجراء المقترح سيحقق عدة أمور أهمها إقرار الميزانية في الوقت المقرر دستوريا وهو ١ ابريل من كل عام، وعدم ترسيخ ممارسات سابقة بصدور الميزانية في وقت متأخر جدا، ناقلا تعهد وزير المالية تعهده بعرض الطلب على مجلس الوزراء .

وأعرب الزيد عن قناعة اللجنة بوجود صعوبات فنية تعيق تحقيق هذا المطلب في الوقت الحالي، لكن هذا لن يمنع اللجنة من محاولة تحقيق هذا المطلب أو على الأقل جزء منه خلال هذه السنة.

وأعلن أن اللجنة ستبحث في الاجتماعات القادمة تفاصيل الحساب الختامي مع الجهات الحكومية، بحضور الجهات الرقابية حتى يسنى للجنة رفع تقريرها لمجلس الأمة.

المانع : معالجة

وأعرب رئيس جمعية المعلمين عن شكره وإشادته بالتفهم الكبير الذي أبداه الوزير المانع للقضايا والمطالب التي طرحت في اللقاء، إلى جانب ما أبداه من اهتمام لمطالب الجمعية في سرعة صرف المكافآت المالية ومن ضمنها مكافأة الأعمال الممتازة، وما جاء في توجيهاته للتنسيق مع الإدارات المعنية بوزارة المالية لإنجاز إجراءات الموافقة على صرف الأعمال الممتازة لكافة مستحقيها.

ولفت إلى أن وفد الجمعية استعرض بشفافية ووضوح العديد من القضايا والملفات، والمطالبة بسرعة صرف جميع مستحقات الهيئة التعليمية لجميع البدلات والمكافآت التي تم تحويلها للنظم المتكاملة، وكان لها قرارات وزارية ولم تصرف حتى الآن، والمطالبة أيضا بضرورة تضمين نشرة الوظائف الإشرافية لشرط احتساب السنه الحالية من ضمن سنوات الخبرة، وهذا ما كان معمولا به سابقا لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة وحفاظا على حقوق المعلمين والمعلمات.

وقال الهولي إنه تم تقديم مقترح المشروع الرقمي» النظم المدرسية المتكاملة «للاستفادة من البيئة الرقمية داخل المدرسة في تطوير العملية التعليمية وتحسين جودة التعليم، وتلبية الاحتياجات المختلفة للمدرسة مع بيان أهم الاحصائيات التي تساهم في اتخاذ القرارات القيادية والإدارية، بالإضافة إلى الاستفادة من التحليلات الرقمية للبيئة المدرسية».

أضاف الهولي أن اللقاء تناول أيضا قضية تظلمات الوظائف الاشرافية، مع التأكيد على أهمية وجود سياسة واضحة حول آلية التقديم والرد تراعي العامل النفسي وعامل الوقت لأصحاب التظلمات وحتى تكون الصورة واضحة أمامهم، في الوقت الذي أكد فيه الوزير المانع حرصه الكامل في تحويل التظلمات كافة إلى اللجنة المختصة لدراستها وسرعة اتخاذ القرار المناسب في شأنها».

وذكر أنه تم التطرق إلى قضية تطبيق البصمة على الهيئة التعليمية وموقف الجمعية الواضح في شأنها وأن الوزير المانع سيضع في اعتباره النظر في مبررات الجمعية، وما يتطلب في ضرورة الانتهاء من الهيكل التنظيمي للوزارة حتى تضح الرؤية بشكل يتوافق مع المهام المناطة بأهل الميدان بشكل عام».

وأكد الهولي أن وفد مجلس إدارة الجمعية تناول في اللقاء قضايا وملفات أخرى في الوقت الذي أبدى فيه الوزير المانع تفهمه ورغبته الجادة في معالجة القضايا والملفات، لتأمين الاستقرار النفسي والأجواء المناسبة لأهل الميدان في أداء رسالتهم على الوجه المنشود وللعمل على تنفيذ الخطط، مؤكدا في الوقت نفسه حرصه على تعزيز مجالات التعاون والتشاور والتنسيق مع الجمعية للعمل معا في تجاوز التحديات كافة».

العليان : اتفقنا

الوزير بأن القرار السابق المتخذ بإيقاف الابتعاث بالتخصصات الطبية في مصر والأردن يفتقد إلى المساواة بمنعه الدراسة من خلال الابتعاث، فيما سمح للأشخاص الذي يدرسون على حسابهم الخاص.

واعتبر أن « هذا تمايز وعدم مساواة يجب أن يتم علاجه»، مبينا أن القرار نتج عنه حرمان 300 طالب اعتمد قبولهم ودراستهم في هذه الجامعات من البعثة وتكفل الدولة بتكاليف الدراسة».

وقال إن اللجنة اتفقت على تصور بالسماح لدفعة 2023 2024– من الطلبة الدارسين في التخصصات الطبية في مصر والأردن، بالإيفاد المباشر وضمهم للبعثات الخارجية وفق الشروط المعتمدة قبل القرار.

وأوضح أن اللجنة طلبت من الوزير البحث عن بدائل أخرى والتوسع في الجامعات الخليجية في المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، مضيفا إن الوزير وعد بأن يقوم بهذه المحاولة.

وأشار العليان إلى أن طلب الوزير عقد الاجتماع مع اللجنة جاء من استشعاره بأن هناك مشكلة يجب أن تحل، لافتا إلى أن الوزير وعد بنقل تصور اللجنة في اجتماع قريب جدا لجهاز الاعتماد الأكاديمي والوصول إلى قرار لعلاج هذه الحالات لأبناء الكويت من الطلاب والطالبات، وباتخاذ القرار يوم الخميس المقبل.

وقال العليان « لقد أبلغنا الوزير في ختام الاجتماع أنه في حال عدم صدور قرار قبل نهاية يوم الخميس المقبل فإن اللجنة ستدعو إلى انعقاد اجتماع آخر في الأسبوع المقبل لمتابعة هذا الأمر للاستفسار عن أسباب عدم صدور هذا القرار».

وزير الشؤون

وقال مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الناطق الرسمي باسم الوزارة أحمد العنزي في تصريح صحفي أمس، إنه وفقا للقرار الوزاري يتولى مدير إدارة الرقابة والتفتيش التعاوني تشكيل فرق تفتيش من موظفي الإدارة المختصين بمجال العمل الإداري والمالي بعدد أقصى خمسة موظفين في الفريق.

وأوضح العنزي أن الفريق يتم تكليفه للتفتيش على أعمال وأنشطة الجمعيات التعاونية وفقا لجدول مهمات يتم تحديده من قبل الإدارة بصفة دورية مع بداية كل شهر، على أن يكون الجدول معتمدا من الوكيل المساعد لشؤون التعاون، مبينا أن مدة عمل الفريق لا تتجاوز أسبوعا ويكون قابلا للتمديد مرة واحدة فقط.

أضاف أن القرار يتضمن أحقية فريق التفتيش بالانتقال إلى مقر الجمعية التعاونية المعنية بالتفتيش والاطلاع على كل أوجه نشاطاتها، وبحث ومراجعة أعمالها وحساباتها والتدقيق على وضعها المالي والإداري، بما يتطلبه ذلك من تنسيق مع المراقبين التعاونيين العاملين بالجمعية.

وأشار إلى أنه يجوز للفريق مطالبة الجمعية تزويده بالبيانات اللازمة للقيام بمهمة التفتيش، مبينا أنه عند الاقتضاء يتم أخذ إفادة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الجمعية كل فيما يخصه وتدوين تلك الافادات في محاضر رسمية.

وذكر العنزي أن من مهمات الفريق أيضا رفع تقرير عقب انتهاء عملية التفتيش بالملاحظات وبيان المخالفات التي تم رصدها إن وجدت، والإجراءات المطلوب اتخاذها ضد الجمعية المعنية بالتفتيش.

ولفت إلى أنه يتعين على الجمعية المعنية بالتفتيش تسهيل مهمة الفريق وتزويده بكافة البيانات والمستندات التي يطلبها، وأنه في حال عدم تعاونها يتم مساءلتها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدها وفقا للقرارات واللوائح والنظم المتبعة.

وأشار إلى أن القرار يأتي استكمالا لمسيرة التطوير وإرساء مبدأ الشفافية، للمحافظة على سمعة العمل التعاوني وصون حقوق وأموال المساهمين وفي إطار دعم وتطوير القطاع التعاوني.

اعتصام في «ساحة الإرادة»

وأكد النائب فلاح الهاجري خلال حضوره فعاليات الاعتصام، أن قضية الجمع بين الوظيفة والدراسة، هي واحدة من أهم القضايا التي تتبناها اللجنة التعليمية، وتسعى لإيجاد الحلول المرضية والقانونية لها.

وقال الهاجري : إن ممثلي الشعب الكويتي تحت قبة البرلمان يؤيدون أي خطوات تتيح أعلى وأرقى فرص التعليم لجميع المواطنين في داخل البلاد وخارجها.

جامعة الكويت

الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي.

وقد عقد مجلس الجامعة اجتماعه الدوري أمس، واعتمد قرار مجلس الخدمة المدنية في شأن السماح للموظفين في القطاع الحكومي باستكمال دراستهم الجامعية خارج أوقات العمل، وكلف المجلس الجهات المعنية بوضع الآليات الخاصة لتنفيذ القرار بداية من الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي الحالي.

كما اعتمد مجلس الجامعة كتاب وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي في شأن قرار مجلس الوزراء في شأن فك التداخل في الاختصاصات بين كل من «جامعة الكويت، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة المالية»، وتحديد اختصاصات مجلس جامعة الكويت في هذا الشأن، وعدم اصدار لوائح وقرارات ذات طابع مالي إلا بعد العرض على وزارة المالية.

ووافق المجلس على تعديل لائحة الغش والإخلال باختبارات القدرات الأكاديمية بجامعة الكويت.

الانتهاء من

بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع التي قامت بمراجعته وابداء الملاحظات على نسخته الأولى حتى تم الانتهاء من افراغه في صيغته النهائية.

وأوضح أن الشركة ستكون مساهمة كويتية عامة مملوكة للدولة بالكامل برأسمال 50 مليون دينار كويتي وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتمارس نشاطها وتحقيق أغراضها وفقا لأحكام هذا القانون ونظامها الأساسي وتدار على أسس تجارية واستثمارية ويشرف عليها الوزير المختص.

وبين أن غرض الشركة القيام بكافة الأعمال المتعلقة بالخدمات البريدية والخدمات المرتبطة داخل الدولة وخارجها وإدارة المنشآت والأعمال المرتبطة بها مشيرا إلى أن القانون حدد رأسمال الشركة بكافة عناصره وعدد الأسهم وقيمة السهم وفقا لما سيرد في النظام الأساسي للشركة.

الاحتلال أعلنها

وقال الجيش في بيان له إن هذه الخطوة تأتي «في أعقاب النداءات المتكررة التي تم توجيهها لسكان غزة للإخلاء من شمال غزة حفاظا على سلامتهم».

أضاف أنه «في الأيام الأخيرة، تحدث ضابط كبير في إدارة التنسيق والارتباط الإسرائيلية في غزة عدة مرات مع مدير مستشفى الشفاء وقدم له ممرات محتملة من المستشفى».

وتابع البيان: «قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بفتح وتأمين ممر يمكن السكان المدنيين من الإخلاء سيرا على الأقدام وبواسطة سيارات الإسعاف من مستشفيات الشفاء والرنتيسي والناصر».

وأشار الجيش الإسرائيلي إلى أن «حركة حماس تواصل استخدام المباني المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك المستشفيات، لتنفيذ أنشطتها الإرهابية».

وتواصل القوات الإسرائيلية محاصرة مستشفى الشفاء في غزة، مع استمرار العمليات العسكرية في محيطه، حيث تحول إلى ساحة حرب، وأفادت آخر الأنباء بأن القوات الإسرائيلية تقترب من اقتحامه في أي لحظة. وأفاد مراسل «العربية» و«الحدث» من داخل مستشفى الشفاء بأن القصف الإسرائيلي يتزايد على أبواب المستشفى.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة أن غارة إسرائيلية دمرت قسم أمراض القلب في مجمع الشفاء، هذا فضلاً عن وفاة 5 أطفال، بينهم 3 خدج بسبب انقطاع الكهرباء عن المستشفى. وأكد مدير مجمع الشفاء للعربية أن الدبابات الإسرائيلية تحاصر المبنى بالكامل، وأن كل الخدمات ستتوقف قريباً.

وأفاد مراسلون بأن الجيش الإسرائيلي يحاصر مستشفى الشفاء براً وجواً، وسط اشتباكات بمحيط المستشفى وليس داخله وغطاء ناري كثيف وتحليق للمسيّرات الإسرائيلية فوق المستشفى، وأفاد مراسلنا أن سيارات الإسعاف متوقفة تماما عن نقل المصابين والمرضى من وإلى مجمع الشفاء.

وقبل ذلك، تجددت الغارات الإسرائيلية على مدينة غزة فيما تدور اشتباكات عنيفة وقصف مدفعي إسرائيلي في عدة مواقع بالقطاع، وقال الجيش الإسرائيلي إنه دخل في اشتباكات عنيفة بمخيم الشاطئ في شمال غزة، وإن سلاح الجو استهدف مخزن ذخيرة في المخيم.

كما أفاد إعلام فلسطيني بسقوط 13 شهيدا على الأقل في قصف إسرائيلي على منزل بخان يونس جنوب غزة.

وتدور الاشتباكات العنيفة وحرب الشوارع في عدة مناطق من بينها شمال بيت حانون ومنطقة أبراج العودة وشمال جباليا وفي بيت لاهيا شمال القطاع. الاشتباكات المتزامنة وقعت في محاور عدة بمدينة غزة، بينها حيا النصر والشيخ رضوان ومحيط مخيم الشاطئ.

وأفاد إعلام إسرائيلي بارتفاع صوت صفارات الإنذار في بلدات غلاف غزة، فيما أشار مراسلنا إلى موجتين من الرشقات الصاروخية، انطلقتا من غزة على الغلاف خلال نصف ساعة من صباح اليوم.